مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والسياسية
المجلد 42 العدد 1-2026: 207-222

Damascus university Journal for the economic
and political sciences Vol 42 No.1- 2026: 207–222

الاتجاه البنائي الوظيفي في دراسة نقاط الضعف الاجتماعي أثناء حالات النزاع الداخلي "العشرية السوداء في الجزائر أنموذجاً"

علي طالب إبراهيم[1*]، عاصم نزيه أبو حجيلة[2]

1- طالب ماجستير، قسم الدراسات السياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة دمشق.
*-ali96.ibrahim@damascusuniversity.edu.sy
2- مدرس، قسم الدراسات السياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة دمشق.
assem83.jojailah@damascusuniversity.edu.sy

الملخص:

تقدم هذه الدراسة تحليلاً للنزاعات الداخلية اعتماداً على النظرية البنائية الوظيفية، وذلك بإيضاح المستلزمات الوظيفية الأساسية لاستمرار المجتمع بحسب بارسونز ومدى الالتزام بها من قبل الانساق الاجتماعية ودورها في شرح النزاع. بالإضافة الى التطرق لفكرة وظيفية الصراع لدى لويس كوزر. وتهدف الدراسة إلى إيضاح جوانب الخلل الوظيفي الاجتماعي في فترة النزاعات؛ وتتخذ من النزاع الذي دار في الجزائر بين عامي 1991-2001 أنموذجاً لها، فتقدم شرحاً لمسببات هذا النزاع انطلاقاً من أحداثه بشكل تصاعدي، وتتطرق إلى أحداث النزاع بغية التوصل الى الآثار التي خلفها على المجتمع وتبيان دور الأنساق الاجتماعية في الجزائر، توصلت هذه الدراسة الى عدد من النتائج، إحداها أن الخلل الوظيفي في تنفيذ الأنساق الاجتماعية أحد المستلزمات الوظيفية لا يعني بالضرورة حصول خلل في باقي المستلزمات رغم اتسام جميع الأنساق بسمة التكامل.

تاريخ الايداع:2024/04/10
تاريخ النشر:2024/07/18

حقوق النشر: جامعة دمشق – سورية، يحتفظ المؤلفون بحقوق النشر بموجب CC BY-NC-SA

الكلمات المفتاحية: النزاعات الداخلية، الوظيفية، المجتمع، الأنساق الاجتماعية، الجزائر.

The Functional Constructivist Approach in Studying Social Vulnerability Points During Internal Conflicts "The Black Decade in Algeria as a Model"

Ali Taleb Ibrahim[1*], Assem Nazeeh Abu Hojailah[2]
1- Master's student, Damascus University, Faculty of Political Science, Department of Political Studies.
*-ali96.ibrahim@damascusuniversity.edu.sy
2- teacher, Damascus University, Faculty of Political Science, Department of Political Studies.
assem83.jojailah@damascusuniversity.edu.sy

Received:10/04/2024
Accepted:18/07/2024

Copyright:Damascus University-Syria
The authors retain the copyright under a CC BY- NC-SA

Abstract:

This study presents an analysis of internal conflicts based on functional structural theory, clarifying the essential functional requirements for the continuity of society according to Parsons and the extent to which social systems adhere to them and their role in explaining conflict. It also addresses Lewis Coser's idea of the functionality of conflict. The study aims to elucidate aspects of social functional dysfunction during conflicts; it takes the conflict that occurred in Algeria between 1991-2001 as a model, providing an explanation for the causes of this conflict starting from its events in an ascending manner, and delves into the events of the conflict to determine the effects it left on society and to demonstrate the role of social systems in Algeria. The study reached a number of conclusions, one of which is that functional dysfunction in the implementation of social systems, one of the functional requirements, does not necessarily mean a dysfunction in the rest of the requirements, despite all systems being characterized by a feature of integration.

Keywords: Internal Conflicts, Functional, Society, Social Structures, Algeria.

المقدمة:

تشكل النزاعات أحد أهم القضايا التي تواجه المجتمعات الإنسانية في مختلف العصور، حيث تخلف آثاراً اقتصادية ونفسية واجتماعية على المجتمعات التي تحل بها. ولكن يبقى أثرها الأبرز الأثر الاجتماعي وذلك لأن النزاعات الداخلية تؤدي لحصول تغييرات في البنى الاجتماعية تطال المقومات الأساسية في المجتمع، ويتوقف حجم هذه التغييرات على عدة عوامل كمسببات النزاع وكيفية تعامل الانساق الاجتماعية معه، ولفهم تلك الأنساق ينبغي التطرق للمفهوم الوظيفي لها، وذلك لتبيان تعاملها مع النزاع، ويعد النزاع الداخلي الذي دار في الجزائر بين عامي 1991–2001 أحد نماذج النزاعات الداخلية التي تركت العديد من الاثار على المجتمع الجزائري، وتبين دراسة هذه الحالة مدى تأثير النزاع على المجتمع وكيفية أداء الانساق الاجتماعية الجزائرية لوظائفها خلاله.

فالنزاع الداخلي في الجزائر أدى إلى تحويل العديد من المفاهيم، سواءً تلك المتعلقة بالنزاعات أو بالعلاقات الاجتماعية المعمول بها، حيث أسفر عن نشوء نظام اجتماعي جديد داخل المجتمع وتوليد أفكار جديدة حول كيفية التعامل مع النزاعات الداخلية، وتسبب في ظهور أزمات متنوعة لعبت دورًا في تشكيل هياكل المجتمع الجزائري، فكان عليه مواجهة هذه الأزمات لضمان استمراريته والمحافظة على هويته، سعيًا لاستعادة الاستقرار الذي كان متوفرًا في فترة ما قبل الحرب والنجاة من آثار النزاع التي ألمت بكل جوانب الحياة في الجزائر.

وقد مر النزاع الداخلي الجزائري بعدة مراحل كانت على نحو تصاعدي بدئاً بإلغاء المسار الانتخابي ووصولاً إلى تشكيل الجماعات المسلحة، حيث أدت كل مرحلة لأزمة مختلفة عاشتها البلاد ودلت على وضع الأنساق الاجتماعية ومدى قدرتها على القيام بوظائفها، فتنطلق هذه الدراسة من النظرية البنائية الوظيفية وتحديداً من فكرة تالكوت بارسونز عن المستلزمات الوظيفية للأنساق الاجتماعية بغية تفسير نقاط الضعف في المجتمع الجزائري وذلك بناءً على الآثار التي خلفها النزاع على بنية المجتمع، بالإضافة إلى تناول فكرة لويس كوزر عن وظيفية الصراع وتطبيق الفكرتين على الحالة الجزائرية.

إشكالية الدراسة:

تتحدد إشكالية الدراسة في التعرف على نقاط الخلل الاجتماعي اثناء النزاعات الداخلية، وتتشكل النقطة الرئيسية لهذه الإشكالية في مدى كفاءة الأنساق الاجتماعية في أدائها لوظائفها أثناء النزاع الداخلي في فترة العشرية السوداء في الجزائر 1991– 2001، الأمر الذي يبين مدى التأثر الاجتماعي ويوضح جوانب الضعف الوظيفي في المجتمع، ويتفرع عن هذه الإشكالية التساؤلات البحثية التالية:

تساؤلات الدراسة:

– كيف يمكن تحديد نقاط ضعف المجتمع في حالة النزاع الداخلي؟

– هل تأثرت وظائف الأنساق الاجتماعية في الجزائر بالنزاع الداخلي الجزائري؟

الفرضيات:

– يمكن اعتبار مدى قيام الانساق الاجتماعية بوظائفها مؤشراً لمعرفة نقاط الضعف الاجتماعية في فترة النزاع.

– أدى النزاع الداخلي الجزائري إلى حدوث خلل في أداء بعض الأنساق الاجتماعية لوظائفها.

منهج الدراسة:

تعتمد هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي في دراسة أداء الانساق الاجتماعية لوظائفها في فترات النزاع وتطبيق ذلك على الحالة الجزائرية.

الدراسات السابقة:

الدراسة الأولى هي دراسة "بلعيد، زهرة" (2014) بعنوان: *"نحو مدخل منهجي لدراسة بنية العلاقات الاجتماعية في المجتمع الجزائري"*، والتي هدفت الى تفسير البنية الأساسية التي تقوم عليها العلاقات الاجتماعية في الجزائر وذلك بحسب الدراسة يعود

لعدم وجود نظرية متكاملة قادرة على تفسير العلاقات الاجتماعية واسقاطها على حالة المجتمع الجزائري، ركزت هذه الدراسة على توصيف أنماط العلاقات الاجتماعية بالإضافة الى تناولها لبعض أنماط التفاعل في العلاقات الاجتماعية الجزائرية. يؤخذ على هذه الدراسة اهمال الجانب الوظيفي في المجتمع الجزائري بالإضافة الى إغفال دور المتغيرات في تحديد شكل العلاقات الاجتماعية في الجزائر وهو ما ستناقشه الدراسة بالتطرق إلى النظرية البنائية الوظيفية وإسقاطها على المجتمع الجزائري.

أمّا الدراسة الثانية وهي دراسة "سعيد محمد، محمود خضر" (2018) بعنوان: *"أخطار الإرهاب الجديد على بنية المجتمع العربي"*، قامت بتقديم تحليل لمفهوم الإرهاب الجديد والذي يقصد به العنف القائم على التطرف الديني، وذلك لتبيان مدى آثاره على البنية الاجتماعية العربية، توصلت هذه الدراسة الى عدد من النتائج إحداها أنه نجم عن الإرهاب الجديد في المجتمع العربي تفكيك للنسيج العربي المشترك واستبداله بتحالفات ثقافية مع دول تتبنى مجتمعاتها اجندة مغايرة للقيم العربية. يؤخذ على هذه الدراسة عدم التطرق لنماذج من النزاعات الداخلية في الدول العربية كون جزء كبير منها قام على أساس الإرهاب الجديد، الأمر الذي تسلط الدراسة الضوء عليه بالاعتماد على النموذج الجزائري.

وتناولت الدراسة الثالثة وهي دراسة "قوي، بوحنية ورمضان، عبد المجيد" (2014) بعنوان: *"التكلفة السياسية والاجتماعية والاقتصادية للعنف السياسي"*، والتي هدفت بشكل رئيسي للتفريق بين أنواع العنف وذلك بغية شرح الآثار التي يخلفها العنف على الاقتصاد والمجتمع، بالإضافة الى تبيان أسباب العنف داخل الدولة الواحدة، توصلت الدراسة الى عدد من النتائج إحداها أن العنف الداخلي يسهم في هشاشة المجتمع وتفكيكه ويؤدي الى انحلال القيم والأخلاق فيه، كانت هذه الدراسة قاصرة عن إيضاح الالية التي تؤدي إلى انحلال القيم والأخلاق في المجتمع وهو الأمر الذي توضحه الدراسة بالاعتماد على الأنساق الاجتماعية وإيضاح دور كل منها، وبالتالي معرفة مسببات هشاشة المجتمع بالعودة للنسق المسؤول عن القيام بوظيفة الضبط الاجتماعي.

المبحث الأول: الإطار النظري للنزاعات والبنائية الوظيفية:

يعتبر تفسير المفاهيم الرئيسية لهذه الدراسة الخطوة الأولى في سبيل شرح علاقة النزاعات الداخلية بالبنى والاجتماعية، وبالتالي فهم الاثار التي يخلفها النزاع الداخلي على المجتمع وكيفية تأثره بالتحولات التي تطرأ عليه فترة النزاع الداخلي.

تعددت الشروحات حول مفهومي النزاعات والبنى الاجتماعية باختلاف المدارس الفكرية التي ينتمي اليها الباحثين والمفكرين في هذا الحقل مما أدى الى تناول كل من المصطلحين بأشكال مختلفة وذلك وفقا لاستخدامهما في الحقول الدراسية، وعليه ستتناول هذه الدراسة المصطلحين وفق ما يخدم الأفكار الأساسية فيها.

المطلب الأول: الإطار المفاهيمي للمجتمع والنزاعات الداخلية.

أولاً: النزاع كمفهوم:

لغوياً تعتبر كلمة النزاع ترجمةً لكلمة conflict باللغة الإنكليزية والتي تعني التصادم والشقاق والتنافر وغيره، لذلك يترجم هذا المصطلح باللغة العربية الى مصطلحين مختلفين لفظاً ودلالة، وهما النزاع والصراع، ويستخدم مصطلح الصراع في اللغة بمعنى أشد من النزاع في موضوع الخلاف أو الشقاق (الرازي، 1999، 275).

أما تعريف النزاع اصطلاحاً فيعرفه دورتي (1995، 140) بأنه "مصطلح يستخدم بقصد الإشارة الى وضع تكون فيه مجموعة معينة من الأفراد –سواء كانت عرقية أو دينية أو اجتماعية أو سياسية أو اقتصادية أو غيرها– تنخرط في تعارض مع المجموعات الأخرى، فكا مجموعة تسعى لتحقيق أهدافها الخاصة".

ويعرفه لويس كوزر على أنه التنافس على القيم والقوة والموارد التي تتمتع بصفة الندرة ويكون الهدف منه هو تحييد أو تصفية الخصوم الاخرين (دورتي، مرجع سابق، 140).

يركز كلا التعريفين السابقين على فكرة الهدف من النزاع، فيرى جيمس دورتي بأن الهدف الذي تحدده كل مجموعة من المجموعات المتنافسة يختلف عن أهداف باقي المجموعات مما يتسبب بحالة النزاع، فيسعى كل طرف الى تحقيق أهدافه على حساب الاخر،

بينما يرى لويس كوزر أن الهدف نفسه يكون تحييد الأطراف الأخرى وذلك بغية الانفراد بالموارد النادرة أو التمتع بامتيازات حصرية كالسلطة أو غيره، ويمكن النظر إلى هذا التعريف بأن حالة التنافس التي تخلق حالة النزاع هي التي تؤدي إلى سعي المجموعات إلى إقصاء بعضها البعض كتعريف يمثل حالات النزاع الاجتماعي بالعصر الحديث.

تعرف الدراسة النزاع على أنه حالة من عدم الخلاف بين طرفين أو أكثر أثناء سعي كل منهم للوصول إلى الهدف نفسه، وتتوقف حدة الخلاف على مدى رغبة كل من الأطراف بالوصول إلى الهدف ومدى المنفعة التي يحققها الوصول اليه بالنسبة لكل منهم.

تختلف أنواع النزاعات من حيث نطاق انتشار النزاع والأطراف المنخرطة فيه، بالإضافة إلى اختلافه باختلاف العوامل المسببة له.

النزاع من حيث النطاق:

تفرق الأمم المتحدة بين نوعين أساسيين من أنواع النزاع بحسب النطاق وهما:

1- النزاع المسلح الدولي: ويعني استخدام القوة العسكرية باختلاف شدتها بين دولتين أو أكثر.

2- النزاع المسلح غير الدولي: ويعني استخدام القوة داخل الدولة الواحدة سواء من قبل الدولة ضد جماعات معينة أ ما بين الجماعات المتنازعة، فهي ليست نزاعات بين جيوش نظامية، ويبقى نطاقها محصوراً داخل حدود الدولة (يازجي، 2018، 283).

النزاع من حيث العوامل المسببة:

تختلف العوامل المسببة للنزاع باختلاف الأوضاع التي تسود الدول والمجتمعات التي تحصل بها النزاعات وباختلاف الطبيعة الاجتماعية التي قد تتصف بالتنوع العرقي أو الديني، وتركز هذه الدراسة على عاملين أساسيين في نشأة النزاع، وهما:

1- النزاعات اقتصادية المنشأ: وينشأ هذا النوع من النزاعات نتيجة تردي الأوضاع الاقتصادية ووجود توزيع غير عادل للثروة أو تفشي البطالة أو غيره.

2- النزاعات الاجتماعية المنشأ: ويقصد بها النزاعات التي تنبثق عن طبيعة معينة بالمجتمع كالتنوع الديني أو العرقي، وهذا النوع من النزاعات يعتبر اجتماعياً بحتاً كون هذا النمط من النزاعات لا يقوم على المصالح المادية بل لإشباع حاجات تتعلق بالهوية الخاصة بالمجموعات المتنازعة، سواء الهوية العرقية أو الدينية أو غيره (سالمي، 2022، 359).

إن النزاعات الداخلية هي حالة تعارض بين مجموعات مختلفة من نفس المجتمع حول قضية معينة، لكن ومهما اختلف نوعها تترك اثاراً متنوعة على المجتمع تشمل الجوانب المادية وغير المادية، فالضرر الذي يلحق بالمجتمع في حالة النزاعات الداخلية يتعدى الضرر الاقتصادي والعسكري لصل الى الانساق الاجتماعية التي تكون المجتمع نفسه

ثانياً: مفهوم المجتمع:

يعني مصطلح المجتمع: الاجتماع، التعاون والحياة المشتركة الجمعية، ويقصد به تجمع كبير من الافراد بثقافة متميزة مشتركة ويعيشون في نطاق جغرافي محدد ومشترك، مع وجود شعور جمعي بالانتماء والهوية، ويوجد في هذا الاجتماع كل ما يلزم للحفاظ على التجمع (Doda, 2005, 62).

ويعرف موريس دوفرجيه (1991، 30) المجتمع على أنه تجمع بشري يقوم على ثلاث افتراضات رئيسية وهي:

- الافتراض الأول هو أن المجموعات البشرية ضمن الجماعة الكبرى كالعائلات والأحزاب والتجمعات الدينية وغيرها، تترابط مع بعضها البعض ضمن الجماعة الكبرى.

- الافتراض الثاني يقضي أن تكون هذه الجماعات على درجة عالية من الاندماج، بحيث يشعر أعضاؤها بالتضامن العميق بينهم وهو ما يجب أن يؤدي إلى أفعال متبادلة تعبر عن هذا التضامن.

- أما الافتراض الثالث فهو أن تكون العلاقات بين أعضاء المجتمع أقوى من أي علاقة تقع بين الأفراد والمحيط الخارجي.

المطلب الثاني: البنائية الوظيفية والنزاعات الداخلية.

إن البنائية الوظيفية تستند الى مفهومين رئيسيين في تحليلها للمجتمع وهما:

1- البناء: والذي يعني مكونات البنية الاجتماعية، ويحتوي جميع العناصر المكونة لهذه البنية كونها الوحدات الأساسية للبناء الاجتماعي.
2- الوظيفة: وهي الفعل الذي يقوم به كل من الوحدات المكونة للبناء الاجتماعي، وهذا المفهوم يعتبر المفهوم المركزي في النظرية كونه بحسب منظري النظرية يستحيل فصل الوظائف التي تقوم بهات الوحدات الاجتماعية عن البناء الاجتماعي نفسه، فالمجتمع ما هو الا اندماج بين البناء والوظيفة (محمد وإبراهيم، 2019، 167).

إن الافتراض الرئيسي الذي تقوم عليه النظرية هو فكرة تكامل الأجزاء الاجتماعية بين بعضها البعض لتشكل جسماً واحداً، وتعتمد تلك الأجزاء على بعضها البعض، فترى البنائية الوظيفية المجتمع على انه نسق كامل يتألف من عدد من الأنساق الفرعية التي تترابط مع بعضها البعض، وتهتم بدراسة العلاقة بين مختلف الأجزاء الاجتماعية والمجتمع، فالمجتمع وفقاً للنظرية هو شبكة منظمة من الجماعات المتعاونة والهادفة إلى الاستقرار (لطفي والزيات، 1999، 68).

ويفسر لطيفي (المرجع السابق، 69) الاعتماد بين الأجزاء الاجتماعية بمثال الاسرة، المدرسة والدولة، حيث يؤدي كل منها عدد من الوظائف التي تصب في خدمة بعضها البعض وفي خدمة المجتمع ككل في نهاية المطاف، فالأسرة تقوم بوظيفة التنشئة الاجتماعية وترعى ابناءها، لكن في الوقت نفسه تعتمد على أجزاء اجتماعية أخرى كالمدرسة للقيام بوظيفة التعليم، وتعتمد الأخيرة على الأسرة والدولة لتمويلها، وكذلك الامر بالنسبة للدولة التي تعتمد عليهما لدفع الأفراد ليكونوا منتجين ومطيعين للقانون.

بارسونز والبنائية الوظيفية:

يعد بارسونز أحد أهم منظري البنائية الوظيفية ويعتبر المجتمع نسق كامل يهدف لتحقيق الاكتفاء الذاتي، وفي الوقت نفسه يتكون هذا النسق الكامل من مجموعة من الانساق الفرعية التي تتساعد وتتكامل بوظائفها حتى تشكل ذلك النسق الكامل، ويذهب بارسونز في نظريته عن النسق الاجتماعي أن لكل مستوى من مستويات الانساق الاجتماعية مشاكله الخاصة فيه والتي يجب أن يجد لها حلاً للبقاء والاستمرار، ويقترن ذلك بما أسماه المستلزمات الوظيفية، وهي متطلبات ينبغي للنسق تحقيقها ليستطيع تجاوز المشاكل التي تواجهه (كريب، 1999، 69)، وهذه المتطلبات هي:

1- التكيف: ويعني أن لك مجتمع طرائقه المميزة عن غيره من المجتمعات الأخرى التي يتأقلم بها مع المتغيرات سواء كانت متغيرات داخلية ضمن الانساق الاجتماعية أو خارجية من خارج الانساق الاجتماعية، بالإضافة الى ان النسق يجب أن يتكيف مع بيئته لأداء وظائفه بالشكل الأمثل.

2- تحقيق الأهداف: حيث يكون لكل نسق من الانساق أهدافاً تسعى الى تحقيقها، ويتكون لدى هذه الانساق مهمة تحقيق هدف مشترك للنسق الكامل، فيقصد بنسق تحقيق الأهداف أن للمجتمع أهدافاً محددة يسعى الى تحقيقها كونه نسق منظم غير عشوائي له أهداف معينة.

3- التكامل: ويعني أن كل نسق يسعى لضبط الأجزاء الاجتماعية الصغرى بما يحقق التماسك الاجتماعي وذلك لضمان لعدم حصول انشقاقات او تفككات ضمنه، وهنا يلعب الدين بالإضافة للقيم والمعايير الاجتماعية التي تختلف باختلاف المجتمع دوراً مهما في صياغة وحفظ الروابط الاجتماعية.

4- المحافظة على النمط: وهو ما يعني استمرارية أداء الانساق الاجتماعية الفرعية بالشكل السليم الذي يكفل للمجتمع الاستمرار نحو تحقيق أهدافه وهو المطلب الذي يعمل على صياغة نمط الحياة الاجتماعية القائمة وتعد الاسرة والمؤسسات التعليمية أهم الأنساق التي تلعب دوراً في تحقيق هذا المطلب (شحاتة، 2009، 59).

لقد كان يؤخذ على نظرية بارسونز انها لم تتطرق شرحاً لظاهرة الصراع فبقيت ظاهرة غير مفسَّرة بالشكل الكافي عنده، لكن النظر الى الصراع بغية شرحه كظاهرة اجتماعية يمكن ان يبدأ بدراسة المستلزمات الوظيفية التي وضعها بارسونز وتوصيف حالة كل منها ودراسته في فترة الصراع، وبناءً على ذلك يمكن الاستدلال بمدى تحقيق هذه المستلزمات لفهم ظاهرة صراعية معينة في

مجتمع معين، فكل من تلك المتطلبات يعتبر مدخلاً لفهم جزء من المجتمع في حالة الصراع، ويمكن عند وضع حالات العجز والتحقق جنباً الى جنب بعد تفسيرها، الوصول الى الفكرة النهائية لتلك الحالة الصراعية في المجتمع.

لويس كوزر ووظيفية الصراع:

لقد حاول لويس كوزر خلق نظرة مختلفة للصراع وذلك بالنظر الى ما يصفه كوزر بالجانب الإيجابي للصراع وليس فقط بوصفه عملية ذات جوانب سلبية بالمطلق، فالصراع قد يساهم باستمرارية الجماعات ضمن المجتمع فهو يؤدي الى تكيف هذه الجماعات مع المتغيرات الحاصلة واستمراريتها، فلا تكون نتيجة الصراع الدائمة هي تدمير هذه الجماعات، ومع ذلك فقد تناول كوزر الصراع بشقيه السلبي والايجابي عن طريق طرح فكرة الصراع الوظيفي والصراع الغير وظيفي، فعندما ينظر الى الصراع بايجابياته ويرى ان له نتائج جيدة يصفه بال"وظيفي" وفي حال كان الصراع يخلُص بنتائج سلبية كان يصفه "لا وظيفي" وذلك كان يتحدد بالنسق الاجتماعي ككل وتأثير الصراع عليه (زاتيلن، 1989، 118).

فوفقاً لكوزر إن الصراعات الاجتماعية التي تحدث داخل المجتمع الواحد وتتعلق بالأهداف والمصالح المشتركة بدون أن تناقض أساس العلاقات الاجتماعية القائمة، تميل الى أن تكون "وظيفية" أي أن لها دوراً إيجابيا بالنسبة للبناء الاجتماعي، وكان كوزر يرى أن كثرة الصراعات وتكرارها بالإضافة لعدم وجود قدر من التسامح بالاجتماعي بالنسبة للصراع يهدد النسق الاجتماعي الذي يتصف بحالة من الجمود وعدم التغيير، فالتهديد الحقيقي بنظر كوزر ليس الصراع بحد ذاته وإنما الجمود الذي يسمح بتراكم العداوات ونقلها عبر النزاعات التي تنفجر في نهاية المطاف على شكل صراع (المرجع السابق، 120).

المبحث الثاني: النزاع الجزائري من الناحية البنائية الوظيفية:

شكل النزاع الداخلي الذي دار في الجزائر بين عامي 1991–2002 نقطة تحول في التاريخ الجزائري الحديث على جميع الأصعدة وأثر بشكل كبير على البنية الاجتماعية المكونة للمجتمع الجزائري، حيث كانت الجزائر تشهد ازمة اقتصادية أدت لارتفاع معدلات البطالة، بالتزامن مع صعود تيارات إسلامية حاولت استغلال الوضع الاقتصادي لتحقيق اجندة سياسية واجتماعية، إن تضافر عوامل كثيرة أدى لنزاع داخلي كانت له آثاره على المجتمع الجزائري الذي تعرض لازمات عديدة غيرت من شكل بناه الاجتماعية.

المطلب الأول: النزاع الداخلي في الجزائر:

كان العامل الرئيسي لاندلاع شرارة النزاع في الجزائر، هو وصول الجبهة الإسلامية للإنقاذ إلى السلطة، ذلك عندما حققت فوز في الانتخابات وما نتج عنه من إيقاف للمسار الانتخابي حينها، إذ اعتمدوا على أسلوب القوة أو القسر ضد الدولة في البلاد آنذاك، الامر الذي أدى إلى نزاع داخلي بين فصائل إسلامية متطرفة تتبنى أفكار قريبة وداعمة للجبهة الإسلامية للإنقاذ من جهة، والدولة الجزائرية من جهة أخرى.

ويعود النزاع الحاصل في الجزائر إلى عدد من الأسباب المباشرة وغير المباشرة، أهمها:

أولاً: إلغاء المسار الانتخابي: حيث قام الرئيس الشاذلي بحل البرلمان، وفقاً للدستور الجزائري عام 1989، الأمر الذي شكل حالة من "الفراغ الدستوري"، وطلبت الحكومة التدخل من الجيش الوطني الشعبي بهدف حماية الأمن والسلم العام كاستراتيجية وقائية، وتم فيما بعد إلغاء نتائج الانتخابات من قبل المجلس الأعلى للأمن، واعتقال معظم قادة الجبهة الإسلامية للإنقاذ، ذلك بناءً على عدد من الذرائع أهمها التصريحات التي أدلى بها بعض قادة الجبهة الإسلامية للإنقاذ والتي تعبر عن نيتهم إحداث تغيرات جذرية في بنية المجتمع الجزائري، فضلاً عن الصراع الذي بدأ بين الجيش والجبهة الإسلامية، الأمر الذي جعل قادة الجيش محط استهداف في حال تشكلت حكومة الجبهة الإسلامية (شريفي، 2020، 31). ومن هنا بدأت بوادر العنف تظهر، واستطاعت الأقلية المتبنية للعنف أن تحتل الساحة حتى بعد حل الجبهة الإسلامية للإنقاذ وسجن قيادتها (الرياشي وآخرون، 1996، 181).

ثانياً: استقالة الرئيس الشاذلي: قدم الرئيس الشاذلي استقالته عام 1992، وبالتالي باتت الجزائر تعيش حالة من الفراغ المؤسساتي في مؤسستين رئيستين هما رئاسة الجمهورية والمؤسسة التشريعية (شريفي، مرجع سابق، 31)، الأمر الذي مهد إلى خلق حالة من عدم الاستقرار السياسي انعكست بشكل مباشر على الواقع الاجتماعي.

ثالثاً: حل الجبهة الإسلامية للإنقاذ: قامت الحكومة الجزائرية برفع دعوة قضائية لوزارة الداخلية ضد الجبهة الإسلامية، لسببين رئيسيين، هما ضلوع الجبهة في أعمال تخريبية تهدد النظام العام، والمساس الخطير والمتكرر بأمن المواطنين والسلم المدني، فاتفقت الهيئات الأربعة المتمثلة بالمجلس الأعلى للدولة والحكومة والمجلس الدستوري والمجلس الاستشاري الوطني على اتخاذ قرارين مهمين، هما إعلان حالة الطوارئ، وحل الجبهة الإسلامية للإنقاذ بهدف القضاء على الحزب الذي يعيق استقرار الحياة السياسية في البلاد (المرجع سابق، 34). وتم وضع حوالي 18 ألف شخص في 9 معتقلات في الصحراء بمن فيهم المنتخبين للجبهة الإسلامية للإنقاذ والناشطين فيها (فاطمة، 2013، 11).

رابعاً: ظهور جماعات إسلامية مسلحة: حيث شهدت الجزائر بعد تعليق العملية الانتخابية نمواً في الجماعات الإسلامية المسلحة وعسكرة المجتمع، إذ قامت الجماعات الإسلامية بتجنيد الشباب وإضفاء طابع التشدد على قطاع واسع من الشعب الجزائري (زراولية، 2022، 6)، ومن أهم هذه الجماعات "الحركة من أجل الدولة الإسلامية" والتي نشطت اعمالها الإرهابية في العاصمة وضواحيها، ورفضت مبدأ الهدنة، وشجعت إرهاب الجماعات الإسلامية، وتم حلها عام 1997، و"تنظيم الجبهة الإسلامية للجهاد المسلح" والتي عملت استهداف شخصيات بارزة كإعلاميين وشخصيات من ذوي الكفاءة العلمية بهدف تحقيق تأثير إعلامي كبير، عن طريق: خلية تقوم بجمع المعلومات عن الشخصيات المستهدفة، وأخرى تقوم بتنفيذ العمليات، و"الجماعة الإسلامية المسلحة" وهي أكثر الجماعات الإرهابية تطرفاً، تعمل بنظام الشمولية وموجهة ضد جميع فئات المجتمع، وتتبنى هذه الجماعة مبدأ فريضة القتال، وهي لا تؤمن بالانتخابات وإنما تؤمن بمبدأ الرصاص "حسب تعبير قادتها"، واستسلمت هذه الحركة لقوى الأمن الجزائري عام 1999، و"الجيش الإسلامي للإنقاذ" وهي جماعة ناتجة عن التمرد الذي شهدته الجبهة الإسلامية للإنقاذ، وكونت جناح عسكري للصدام العسكري المسلح مع الجيش الجزائري (شريفي، مرجع سابق، 38).

كل هذه العوامل ساهمت في تفاقم النزاع الجزائري الذي انعكس سلباً على كافة مقومات الحياة في الجزائر سواءً على الصعيد الأمني أو السياسي أو الاقتصادي أو الاجتماعي، لما خلفه من اقتتال وتدمير للبنى التحتية وللمنازل وللمنشآت الاقتصادية والخدمية والحكومية العامة.

إذ بدأت الحركات المتطرفة باستهداف المدنيين، وكانت السنوات الممتدة ما بين 1992 و1995 أوج سنوات النزاع، حيث طالت أعمالهم التخريبية كافة القطاعات من بنوك ومنشآت خدمية وموظفين ومقرات قوى الأمن الداخلي من شرطة ودرك (عائشة، 2021، 152). وقامت الجماعات المسلحة باغتيال الرئيس "محمد بو ضياف" عام 1992، بالإضافة الى تفجير مطار الجزائر في العام نفسه، واستمرت أعمال الجماعات المسلحة الوحشية تجاه المدنيين والقوى الحكومية الوطنية على حدٍ سواء، وقامت بشن العديد من الاعتداءات على قوى الأمن الداخلي، واستهدفت مقرات الشرطة والموظفين المدنيين والإعلاميين على وجه الخصوص، وارتكبت العديد من المجازر بحق المدنيين والعسكريين، وفي عام 1994، عمدت الحركات الإرهابية استهداف المنشآت الاقتصادية بشكل محدد، بهدف شل وإضعاف إمكانات الدولة الاقتصادية (فاطمة، مرجع سابق، 33).

وبعد العام 1996، أخذ النزاع منحى أكثر تعقيداً ووحشية، إذ بات مجزئاً ومتعدد الأقطاب، وباتت الولاءات فيه غير واضحة ومحددة. ففي عامي 1996 و1997 حدثت العديد من المجازر في ولايات مختلفة، وخاصة المدن المحيطة بالعاصمة، ونجم عنها قتل آلاف المدنيين (زراولية، مرجع سابق، 7). وساهم هذا الوضع في إعاقة الحياة العامة، ونزوح داخلي من قبل المواطنين إلى المناطق الآمنة، وتعطلت الدراسة في بعض المدارس بسبب تفجيرها عام 1997، وتم ارتكاب العديد من المجازر الجماعية ضد القرويين بين عامي (1997_1999).

واستمر النزاع في التفاقم والتصعيد إلى الحد الذي بات يهدد وجود الدولة والمجتمع ككل، وكان له تكلفة مادية ومعنوية خطرة، إذ قام أكثر من 400 ألف شخص من ذوي الكفاءات بمغادرة البلاد، فضلاً عن سقوط أكثر من 200 ألف قتيل، وأكثر من 10 آلاف مفقود، ونحو 100_ 200 ألف نازح، وخسائر اقتصادية تقدر بمليارات الدولارات (سعود، 2018، 46).

المطلب الثاني: موضع البنائية الوظيفية من النزاع الجزائري

أولاً– العجز والتحقق في المستلزمات الوظيفية لدى بارسونز:

1– **التكيف:** يشكل هذا المطلب الوظيفي أحد النقاط الرئيسية التي فشل فيها المجتمع في الجزائر، فالمتغيرات التي سبقت أحداث العشرية السوداء كانت كثيرة ومتسارعة، بدأً من هبوط أسعار النفط عالمياً وهو السلعة التي كان يعتمد الاقتصاد الجزائري عليها بشكل كبير (العياشي، 1999، 43)، وصولاً الى تعمق أزمة الهوية الوطنية في الجزائر وبروز الجماعات المتطرفة، في ظل هذه المتغيرات وغيرها عجز المجتمع الجزائري والدولة الجزائرية على حدٍ سواء عن التأقلم معها مما يوضح وجود عجز في تحقيق مطلب التكيف ضمن المجتمع الجزائري، وكان التعبير الأنسب عن هذا العجز هو الوضع الاقتصادي، فبالرغم من أن الأزمة الاقتصادية كانت من بين العوامل التي أججت النزاع في الجزائر، إلا أن عدم تكيف الأنساق في المجتمع الجزائري فاقم من الأزمة. فقد أدى تصاعد العنف والإرهاب خلال فترة النزاع إلى تحول جذري في الاقتصاد، خاصةً مع تعطيل المشاريع الضخمة وانهيار السياحة، وهذا بالتزامن مع انخفاض مستمر في أسعار النفط الذي بدأ قبل النزاع بقليل. وبما أن العنف كان يستهدف الدولة بشكل رئيسي، فقد تحولت موارد الاقتصاد من دعم المشاريع التنموية والقطاعات الحيوية مثل التعليم والصحة والنقل، إلى تمويل الجهود العسكرية والأمنية لمكافحة الإرهاب.

ووفقًا لبعض الدراسات، فإن النزاع الداخلي كلف الجزائر ما يقارب 19 مليار دولار من الخزانة العامة خلال عشر سنوات، بينما بلغت الخسائر المادية حوالي 25 مليار دولار (بوحنية وعبد المجيد، 2014، 21)، وهذا ما يعبر عن عمق الأزمة الاقتصادية التي تسبب فيها النزاع، ففي ظروف السلم كان يُفترض أن تُستثمر هذه الأموال في دعم القطاعات الأساسية لتعود بالنفع على المجتمع الجزائري بأكمله، لكن نتيجة النزاع، حُرم المجتمع من هذه الفوائد وتحولت إلى تمويل الأمن كضرورة لمكافحة الإرهاب في محاولة من الدولة للتكيف مع تلك الأحداث.

وحتى بعد النزاع حاولت الجزائر التكيف بشتى الوسائل مع تلك الأوضاع للتغلب على الأزمة الاقتصادية الشديدة، لكن تكاليف الحرب ضد الإرهاب كانت باهظة، ولم تكن القروض من صندوق النقد الدولي أو الدول الأخرى كافية. وقد واجهت الجزائر صعوبات في تطوير الإنتاج الزراعي بسبب تركيزها على الصناعات الثقيلة دون الاهتمام بالزراعة، مما أدى إلى تفاقم المشاكل الديموغرافية. فقد أجبرت الهجمات الإرهابية سكان الريف على الهجرة إلى المدن (العياشي، 1999، 44)، مما أدى إلى تدهور القطاع الزراعي وخلق تحديات جديدة تتمثل في عدم التوازن بين النمو السكاني في المدن وإنتاج الغذاء الذي كان يتركز في القرى والأرياف، فكانت النتيجة النهائية هي الفشل في التكيف مع المتغيرات مما أطال أمد النزاع وآثاره.

2– التكامل: إن هذا المطلب كونه يعني ضمان الأنساق الاجتماعية لعدم حصول انشقاقات ضمن الانساق الفرعية لها أو حصول شروخ اجتماعية لم يتحقق في الحالة الجزائرية، ويمكن الاستدلال على هذا الأمر بجزئين رئيسيين وهما:

– أزمة فقدان الثقة: والتي انقسمت بدورها الى جزئين رئيسيين وهما:

– فقدان الثقة بين الفئات الاجتماعية المختلفة، فقد شهدت الجزائر نزاعًا طويلًا اتخذ شكل الحرب ضد الإرهاب، وكانت الجماعات الإسلامية المتطرفة هي الوجه المعبر عن الإرهاب في تلك الفترة. ونتيجة لذلك، عاش المجتمع الجزائري في حالة من الشك تجاه الفئات الإسلامية المتشددة، وبشكل خاص تلك التي لها أهداف سياسية. ومن منظور آخر، قد يكون هذا الشك متبادلاً، حيث تعيش الفئات الإسلامية غير المتطرفة في خوف من المجتمع أو الدولة، خشية أن يُنظر إليها على أنها مماثلة للجماعات المتطرفة التي اتخذت من الإرهاب وسيلة خلال العشرية السوداء.

– فقدان ثقة المجتمع الجزائري في الدولة والسلطة، فالسلطة في الجزائر حينها تتحمل جزء من المسؤولية بوصف الدولة كنسق قائم بحد ذاته، خاصةً فيما يتعلق بالوضع الاقتصادي الذي ساهم في تعزيز نفوذ الجماعات الإرهابية، كما فشلت في ذلك الوقت في عدة جوانب، بما في ذلك إدارة العملية الديمقراطية، حيث سمحت بتأسيس الأحزاب دون رقابة كافية على طبيعتها وأهدافها، مما أدى إلى فوضى سياسية واجتماعية، بالإضافة إلى الاضطراب الأمني الذي عانت منه البلاد طوال النزاع، والذي وضع الدولة، كحامي رئيسي لأمن المواطنين، تحت مسؤولية حمايتهم من الأخطار الداخلية والخارجية، وقد أدى فشل الدولة في هذه المهمة إلى تآكل الثقة في قدرتها على توفير الأمان.

– أزمة الهوية الوطنية:

إن التحديات التي فرضتها العشرية السوداء كان تعد اختبارا حقيقيا لمدى قيام الانساق الاجتماعية الجزائرية بوظائفها، وعلى رأسها وظيفة التكامل، فبعض هذه التحديات كانت مطالبة مجموعات صغيرة داخل المجتمع بتبني هوية جديدة تتماشى مع الفكر الإسلامي المتطرف، وكانت هذه الجماعات تشكل خطراً ليس فقط لأنها تعتبر نفسها متميزة عن الهوية الوطنية، بل لأنها سعت لفرض نفسها على المجتمع بأكمله، فأيديولوجيتها الإقصائية ورغبتها في الهيمنة على الساحة السياسية والاجتماعية كانت واضحة، وتجلى ذلك في أفكار الجبهة الإسلامية للإنقاذ، التي اعتبرت الإسلام كأيديولوجيا سياسية البديل الأمثل لأي أفكار أخرى، وعلى الرغم من ادعائها بدعم الديمقراطية، فإن تفسيرها لهذا المصطلح كان يقتصر على الإطار الإسلامي، مما يعني استبعاد أي أيديولوجيات أخرى قد تتعارض مع فكرها الإسلامي المتطرف (بوكراع، 2003، 146).

لم تكن أفكار هذه الجماعات تعبر عن المجتمع الجزائري بأكمله، لكن استغلالها للوضع الاقتصادي المتدهور وقدرتها المالية الكبيرة، سمح لها بجذب العديد من الأتباع، ومع تصاعد العنف، بدأت الشروخ في الهوية الوطنية تظهر بوضوح، وأصبحت الهويات الفرعية المتطرفة أكثر انتشاراً.

يتضح من خلال استعراض الأزمتين السابقتين عدم تحقيق الأنساق الاجتماعية في المجتمع الجزائري لمطلب التكامل ويستدل على ذلك بكثرة الانشقاقات الاجتماعية وفقدان الثقة الذي نجم عن النزاع حينها، فقد كان ظهور الجماعات المتطرفة مثل "الحركة من أجل الدولة الإسلامية"، و"تنظيم الجبهة الإسلامية للجهاد المسلح"، و"الجماعة الإسلامية المسلحة"، و"الجيش الإسلامي للإنقاذ" (شريفي، مرجع سابق، 31) دليلا على عجز الانساق الاجتماعية عن تحقيق مطلب التكامل.

3– المحافظة على النمط: إن الوظيفة الملازمة لهذا المطلب أي تشكيل وصياغة شكل الحياة الاجتماعية وأنماط العلاقات في المجتمع جعلت الأنساق المعنية بالتنشئة هي أساس القيام بهذه الوظيفة وعلى رأسها الأسرة، وتعتبر هذه الأنساق هي الأكثر تأثراً بالنزاعات والحروب الأمر الذي يعيقها عن القيام بوظيفتها حتى بعد انتهاء النزاع، ويتضح ذلك في دراسة أثر النزاع الداخلي الجزائري على هذه الأنساق وذلك عن طريق التطرق لأثرين رئيسيين للنزاع وهما:

– الخسائر البشرية: وتُعد من أبرز تداعيات النزاعات والحروب، ولها دور جوهري في تشكيل ملامح مجتمع جديد، فتُحدث هذه الخسائر تغييرات جذرية في البنية الاجتماعية، إذ تُفقد اليد العاملة سواء بسبب الوفيات أو الإصابات الخطيرة التي تحول دون العمل، كما تُمثل الخسائر البشرية أزمة للدولة والمجتمع على حد سواء، ويُظهر تزايد أعداد الأيتام والأرامل والأسر بلا معيل بعد النزاعات والحروب الضغوط التي تتشكل على مستويين أساسيين:

• **المستوى الاقتصادي:** تُشكل الزيادة في نسب الأيتام والأسر بلا معيل والإصابات الحربية التي تؤدي إلى عجز جسدي عبئًا اقتصاديًا كبيرًا، حيث تحتاج هذه الفئات إلى دعم ومساعدة طويلة الأمد مما يعيق عملية التنشئة الأسرية، وعلى الرغم من أن المجتمع يتحمل جزءًا من هذا العبء، إلا أن الجزء الأكبر يقع على عاتق الدولة وهو ما يؤثر على العملية التعليمية التي تمثلها المدرسة وغيرها من المؤسسات التعليمية الممولة حكومياً.

• **المستوى الاجتماعي:** تحتاج الزيادة في نسب الأيتام إلى أساليب مختلفة في التنشئة الاجتماعية، خاصةً بعد تضرر النظام الأسري التقليدي بفقدان أحد الوالدين أو كليهما، فيُصبح من الضروري للدولة والمجتمع تقديم رعاية خاصة لهذه الفئات لمنع أزمات التنشئة المستقبلية وتأثيراتها طويلة الأمد.

لا تزال الأرقام الخاصة بالخسائر البشرية خلال العشرية السوداء موضوعًا للنقاش بين التقارير الدولية والإحصائيات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني، فوفقًا لتقرير منظمة مراقبة حقوق الإنسان لعام 1999 والتقديرات الغربية، بلغ عدد القتلى حوالي 70 ألف، بينما يُقدر العدد الرسمي بحسب رئيس مجلس الوزراء الجزائري في عام 1998، أحمد أويحيى، بـ 26,536 قتيل، ويُقدر عدد الأطفال الأيتام الناجم عن النزاع بـ 250,000 طفل (بوخراز، 2013، 306).

هذه الأرقام تُعبر عن الواقع القاسي الذي مر به المجتمع الجزائري خلال سنوات النزاع، بالإضافة الى تفسير شكل العلاقات الاجتماعية اثناء وبعد فترة النزاع، فهذه الخسائر كانت تؤثر بشكل رئيسي على الأنساق المعنية بأداء وظيفة المحافظة على النمط، مما أدى في نهاية المطاف إلى عدم تحقيق هذه الوظيفة.

– تأثر الصحة النفسية للمجتمع: تؤثر النزاعات الداخلية على الصحة النفسية للأفراد، مما يؤدي إلى تدهور في الحالة العقلية وظهور أعراض قد تعيق التفاعل الاجتماعي السليم (النوري، 2021، 11)، فيمكن أن ينتج عن هذا التدهور اضطرابات متعددة مثل الاكتئاب والقلق والهلع، بالإضافة إلى اضطراب ما بعد الصدمة، الذي يعد من أكثر الاضطرابات شيوعًا بعد التعرض للعنف بحسب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2016، 115)، فيعيش الأفراد الذين يعانون من هذه الاضطرابات في دوامة من استعادة الذكريات المؤلمة، مما يؤدي إلى تكرار مشاعر الخوف والقلق التي تؤثر على استقرارهم العاطفي وتحد من قدرتهم على بناء علاقات اجتماعية صحية.

تعتبر الآثار النفسية للنزاعات مؤشرًا على تغير العلاقات الاجتماعية في المجتمع، حيث لا تعود الحياة الاجتماعية للناجين كما كانت قبل النزاع، ويتأثر حجم هذا التغيير بعدد الأفراد الذين يعانون من اضطرابات نفسية بعد النزاع، ففي الجزائر، تأثرت فئة كبيرة من السكان بالاضطرابات النفسية بعد العشرية السوداء، وقد أظهرت الدراسات أن الضحايا الذين تعرضوا للإرهاب لم يتمكنوا من تجاوز الصدمات النفسية حتى بعد انتهاء النزاع، كما أن الأفراد الذين عايشوا العشرية السوداء في مرحلة المراهقة طوروا استجابات دفاعية سلبية تجاه المجتمع، مما أدى إلى تبني سلوكيات متهورة واندفاعية، فقد تتسم أساليب تواصلهم وتعاملهم مع المحيط الخارجي بالتهور والاندفاع واللامبالاة (شرابن، 2022، 268)، وهذه السلوكيات لها تأثير كبير على النسيج الاجتماعي وتعيق التواصل الفعال داخل المجتمع.

إن الآثار النفسية للنزاع الداخلي الجزائري قد دلت على وجود خلل في تحقيق مطلب المحافظة على النمط، فلم تستطع الأنساق الاجتماعية المعنية بتنفيذ هذه الوظيفة المحافظة على الأنماط الاجتماعية السابقة للنزاع أو خلق أنماط اجتماعية سليمة بعده.

4– تحقيق الأهداف: في الوقت نفسه الذي كانت الجزائر تعيش حالة النزاع، استطاع المجتمع الخروج من تلك المرحلة وذلك يعود لتحقق وظيفة تحقيق الأهداف والذي تعنى بالمحافظة على استمرارية المجتمع ككل بالتركيز على أهدافه المحددة والسعي لتحقيقها، فالمجتمع الجزائري ككل هدف للخروج من حالة النزاع التي كانت قائمة حينها، وتمكن من ذلك عن طريق إيجاد الصيغة المثلى له والتي كانت المصالحة الوطنية الشاملة.

إن البحث في كل مستلزم وظيفي من المستلزمات التي تكلم عنها بارسونز ووضعها محل الدراسة في حالات الصراع الاجتماعي يساعد على تجزيئ المشكلة وتوصيفها من جوانب مختلفة وإيضاح نقاط الضعف في المجتمع أثناء الصراع مما يسمح بفهم تلك المشاكل التي تنجم عن الصراع ومعالجتها في مرحلة لاحقة، لذلك ورغم أن بارسونز لم يتطرق مباشرةً لتفسير الظاهرة الصراعية ضمن النظرية البنائية الوظيفية لكن يمكن الاعتماد على الوظائف المطلوبة من الانساق الاجتماعية لدراسة الحالات الصراعية المختلفة.

ثانياً- لويس كوزر ووظيفية الصراع:

إن النزاع الداخلي الجزائري بوصفه كعملية صراعية بين الدولة والجماعات الارهابية من جهة وبين تلك الجماعات وجماعات أخرى في المجتمع الجزائري، يمكن تحليله بمفهومي "الوظيفية" و"عدم الوظيفية" كما وضعهما لويس كوزر، أي من حيث كون الصراع "وظيفيا" من جهة و"غير وظيفي" من جهة أخرى، فمن جهة، يُظهر الصراع خلال الفترة من نهاية الثمانينات حتى عام 1992 طابعاً "غير وظيفي"، حيث تصاعدت الأحداث من مجرد احتجاجات ومنافسات انتخابية إلى صراع مسلح، ويعود ذلك بحسب كوزر إلى حالة الجمود في البناء الاجتماعي، والتي تعني عدم وجود حالة من التغيير والتكيف سواء بالنسبة للوضع الاقتصادي المتردي الذي كانت تعيشه الجزائر قبيل النزاع أو بالنسبة لبروز الجماعات المتطرفة، فحالة الجمود في البناء الاجتماعي تجاه تلك المتغيرات تعني وجود تغيير من طرف واحد بدون وجود تغيير موازي له من جانب البناء الاجتماعي ككل وهو ما أدى لانفجار النزاع حينها، وهذا ما يأكد وجود خلل في القيام بأحد المستلزمات الوظيفية التي تناولها بارسونز، وهو مطلب التكيف والذي يقوم يعني دفع المجتمع للتأقلم مع المتغيرات.

من جانب اخر يمكن النظر الى الصراع في الجزائر بعد مرور سنوات على انتهائه بوصفه "وظيفياً"، فلويس كوز يعتبر مقياس توصيف الصراع هو النسق الاجتماعي، وهذا النسق بما يحتويه من علاقات اجتماعية ومكونات وعناصر أخرى قد شهدت وفقاً لبعض الدراسات نتائج إيجابية لذلك الصراع، فقد تبين في دراسة أجريت لمعرفة صدمة الاعتداءات الإرهابية خلال العشرية السوداء أن بعض الضحايا الثانويين أو من خسروا أشخاصا مقربين نتيجة أحداث العشرية السوداء قد ظهر لديهم تمسك أكبر بالقيم والمبادئ الاجتماعية التي كان الإرهاب في تلك الفترة يحاول التقليل منها (المرجع سابق، 270)، مما يعني تحقق الصفة الوظيفية للصراع بحسب كوزر والتي تمثلت بتعزيز بعض القيم والمبادئ بالنسبة للعلاقات القائمة ضمن النسق الاجتماعي، وبالتالي فعملية التغيير التي أدى إليها الصراع القائم لم تكن سلبية بالمطلق بحسب لويس كوزر.

إن النظرية الصراعية لدى لويس كوزر بمعزل عن مسببات الصراع ونشوئه، اتسمت بنوع من عدم الوضوح فيما يتعلق بجزئية اطلاق وصف "وظيفي" أو "لا وظيفي" على صراع ما، لكن النقطة الأهم التي تناولها لويس كوزر هي علاقة الصراع بالتغيير الاجتماعي، فعندما اطلق كوزر وصف صراع "لا وظيفي" كان يعزو الحالة السلبية للصراع للجمود الاجتماعي وليس للصراع نفسه أي أن السبب هو عدم قيام الأنساق الاجتماعية بوظائفها، ويطلق على صراع ما وصف "وظيفي" عندما يكون الصراع قد أدى الى نتائج إيجابية على النسق الاجتماعي وذلك عندما لا يكون التغيير أثناء الصراع مؤثرا على القيم والثوابت التي تقوم عليها العلاقات الاجتماعية.

الخاتمة:

لا تزال النزاعات الداخلية تشكل مشكلة بحثية في كافة أنحاء العالم وذلك لاختلاف أنواع النزاعات ومسبباته واختلاف المجتمعات التي تعاني منها، مما يعني اختلاف آثار تلك النزاعات من مكان لآخر ومن مجتمع لآخر، لكن الثابت هو أن الأنساق الاجتماعية بما تحتويه من عناصر أساسية تلعب دوراً رئيسياً في تحديد مدى آثار النزاع على المجتمع ولذلك ينبغي تعزيز دور تلك الأنساق لضمان قيامها بوظائفها على أكمل وجه بشكل يتناسب مع الطبيعة الاجتماعية، فهذه الأنساق تشكل القاعدة التي يستند عليها المجتمع في مواجهة حالات النزاع الداخلي وذلك كونها تستطيع القيام بوظائفها على أكمل وجه عند تعزيز نقاط الضعف لديها وسد الثغرات التي تمنعها من القيام بأدوارها المتنوعة، فقد لاحظت الدراسة في حالة الجزائر وجود هشاشة في بعض الأنساق الاجتماعية، كوجود ضعف في التنظيم الاجتماعي وهو الأمر الذي كان واضحاً في حالة التخبط الاقتصادي والسياسي التي عاشتها البلاد عشية اندلاع أحداث العشرية السوداء، وهذه الحالة من الضعف شكلت بدورها قاعدة ضعيفة تستند عيها الأنساق الاجتماعية في أدائها لوظائفها، من ثم حدث النزاع الداخلي الذي بدوره يؤثر سلباً على أداء أنساق اخرى، وتناولت هذه الدراسة عدداً من الأزمات التي تخلفها النزاعات الداخلية على المجتمع، كأزمة تدني الصحة النفسية وفقدان الثقة في المجتمع وغيرها، والاستدلال منها على مدى قيام الانساق الاجتماعية بوظائفها.

رأت هذه الدراسة أن الأنساق الاجتماعية تؤثر وتتأثر بالنزاعات الداخلية وذلك عن طريق التعرض لفكرتين رئيسيتين وتطبيقهما على الحالة الجزائرية وهما:

– فكرة تالكوت بارسونز عن المستلزمات الوظيفية والتي استعملتها الدراسة كدليل لفهم نقاط الضعف في المجتمع وإيضاح تأثير النزاعات على الأنساق الاجتماعية ووظائفها.

– وفكرة وظيفية الصراع للويس كوزر والذي كان يعزو الصراع لجمود البناء الاجتماعي وعدم تعامله مع المتغيرات (وهو ما وصفه تالكوت بارسونز بمطلب التكيف) مما يعني أن مدى قيام الأنساق الاجتماعية بوظائفها يمكن أن يعمل كمحدد لدرجة تأثير النزاعات الداخلية على المجتمع.

الاستنتاجات:

1- توصلت هذه الدراسة إلى نتيجة مفادها انه بالإمكان معرفة نقاط الخلل الاجتماعي في فترة النزاع، وذلك بالاعتماد على المستلزمات الوظيفية الأربعة ودراسة مدى تحقيقها من قبل الأنساق الاجتماعية، مما يوضح نقاط الضعف الأساسية ويفسر كيفية تأثر المجتمع بالنزاعات الداخلية، وبإسقاط هذه الفكرة على الحالة الجزائرية توصلت الدراسة إلى وجود خلل في الاقتصاد الجزائري بوصفه الرابط بين التنظيم الاجتماعي والطبيعة المحيطة به، وكونه أحد الانساق المسؤولة عن أداء وظيفة التكيف التي فشلت الجزائر بتحقيقها، بالإضافة إلى الفشل بتحقيق وظيفة التكامل التي تقوم بها مؤسسات الضبط الاجتماعي التي تتباين اشكالها من الأجهزة القانونية الرسمية إلى نمط الآداب العامة في المجتمع(كريب، مرجع سابق، 70).

2- إن الأنساق الاجتماعية تأثر وتتأثر بالنزاعات الداخلية، فبقدر ما تشكل الأنساق الاجتماعية والتي تقوم بوظائفها على أكمل وجه قاعدة متينة يستند عليها المجتمع في مواجهة النزاعات الداخلية، بقدر ما تؤثر تلك النزاعات في نواحي أخرى، فقد استنتجت الدراسة أن الفشل في تحقيق وظيفة الحفاظ على النمط في الجزائر كانت نتيجة للنزاع نفسه، وذلك بسبب الآثار التي سببها على الأنساق المعنية بالقيام بهذه الوظيفة والتي تتكون عادة من مؤسسات التنشئة الاجتماعية والأسرة وهي الأكثر تضرراً بالنزاع الداخلي في الجزائر كما بينت الدراسة.

3- استنتجت هذه الدراسة أن الفشل في تحقيق أحد المستلزمات الوظيفية لا يعني بالضرورة الفشل في باقي المستلزمات، فرغم اتسام الأنساق الاجتماعية بالتكامل الا أن بإمكان كل منها أن يقوم بهامه بمعزل عن الاخر، وذلك أثناء تعرض الدراسة لوظيفة تحقيق الأهداف والتي يقوم بها النسق السياسي بما يحتويه من عمليات صنع قرار وتعبئة موارد، حيث أن القيام بهذه الوظيفة والنجاح بها كان يجري في ظل الفشل في وظائف أخرى فالنظام السياسي في الجزائر نجح بالتوصل لتسوية للنزاع عن طريق المصالحة الوطنية في وقت لم تكن باقي الأنساق تقوم بوظائفها بشكل كامل كالنسق الاقتصادي والذي يعنى بتحقيق التكيف.

التمويل:

هذا البحث ممول من جامعة دمشق وفق رقم التمويل (501100020595).

المراجع:

1. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2016. بيروت لبنان. المكتب الإقليمي للدول العربية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. ص: 246.
2. بلقزيز، عبدالاله. (2008). الدولة والمجتمع جدليات التوحيد والانقسام في الاجتماع العربي المعاصر. ط: الأولى. بيروت: لبنان. الشبكة العربية للأبحاث والنشر. ص: 172.
3. بوخراز، آسيا. (30، حزيران، 2013). الفكر والقلم على خطى التسديد: اغتيال المثقفين والإعلاميين خلال العشرية السوداء بين الاستراتيجية والهمجية. دراسات في العلوم الإنسانية والاجتماعية. مجلد: 13. عدد: 21. ص-ص: 293-312. الجزائر: الجزائر. جامعة الجزائر2.
4. بوكراع، الياس. (2003). الجزائر الرعب المقدس. ط: الأولى، ترجمة: خليل أحمد خليل. بيروت: لبنان. دار الفارابي. ص: 431.
5. دورتي، ج. (1995). النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية. ترجمة: وليد عبد الحي. ط: الأولى. الكويت: الكويت. مكتبة شركة كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع. ص: 403.
6. دوفرجيه، م. (1991). علم اجتماع السياسة. ترجمة: سليم حداد. ط: الأولى. بيروت: لبنان. المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع. ص: 328.
7. الرازي، محمد. (1999). مختار الصحاح. ط: 5. بيروت: لبنان. المكتبة العصرية. ص: 350.
8. الرياشي، سليمان، وفيلالي، صالح، والعمار، منعم، وبن خرف الله، الطاهر، وعبد الفتاح إسماعيل، سيف الدين، وبوعشة، محمد. (1996). الأزمة الجزائرية الخلفيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية. ط: الأولى. بيروت: لبنان. مركز دراسات الوحدة العربية. ص: 560.
9. زاتيلن، إ. (1989). النظرية المعاصرة في علم الاجتماع. ترجمة: محمود عودة، وإبراهيم عثمان. الكويت: الكويت. ذات السلاسل للطباعة والنشر والتوزيع. ص: 420.
10. زراولية، فوزية. (2022). المصالحة الوطنية وبناء السلام في الجزائر. روما: إيطاليا. معهد الجامعة الأوروبية. ص: 24.
11. سالمي، عائشة وبوجلال، عمر. (2022). النزاع الاجتماعي المتأصل في أفريقيا وانعكاساته على الدولة الوطنية. مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية. مج: 15. عدد: 4. ص-ص: 354-366. الجزائر: الجزائر. جامعة سيدي بالعباس.
12. سعود، الطاهر. (2018). المصالحة الوطنية في الجزائر: التجربة والمكاسب. مجلة سياسات عربية. عدد: 34. ص-ص: 40-53. الدوحة: قطر. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.
13. شراين، سهام الكاهنة، وبن شريف حنيفة صالحي. (حزيران، 2022). صدمة الاعتداءات الإرهابية خلال العشرية السوداء في الجزائر والنسق القيمي لدى الضحايا اليوم. مجلة المقدمة للدراسات الإنسانية والاجتماعية. مج: 7. عدد: 1. ص-ص: 257- 274. الجزائر: الجزائر. جامعة الحاج لخضر.
14. شريفي، معاذ. (2020/2019). العشرية السوداء في الجزائر (قراءة في الأسباب والتداعيات) 1990_2000. رسالة ماجستير، قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد بوضياف، قاعدة بيانات جامعة محمد بوضياف. http://dspace.univ-msila.dz:8080/xmlui/handle/123456789/24529
15. صيام، شحاتة. (2009). النظرية الاجتماعية من المرحلة الكلاسيكية الى ما بعد الحداثة. ط: الأولى. القاهرة: مصر. مصر العربية للنشر والتوزيع. ص: 298.

16. عائشة، عبد المجيد. (21، نيسان، 2021). التجربة الجزائرية في إدارة الازمات الأمنية مرحلة العشرية السوداء 2000-1990 م نموذجا. مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية. مجلد: 5. عدد: 7. ص-ص: 139-163. غزة: فلسطين. المركز القومي للبحوث.

17. العياشي، عنصر. (1999). سوسيولوجيا الديمقراطية والتمرد في الجزائر. ط: الأولى. القاهرة: مصر. دار الأمين للطباعة والنشر والتوزيع. ص: 165.

18. فاطمة، وناس. (2013/2012). المصالحة الوطنية كآلية لتحقيق الاستقرار السياسي في الجزائر. رسالة ماجستير. كلية الحقوق والعلوم السياسية. جامعة قاصدي مرباح ورقلة. قاعدة بيانات المستودع المؤسسي لجامعة فرحات عباس. https://dspace.univ-ouargla.dz/jspui/bitstream/123456789/7955/1/Oinasse_Fatma.pdf.

19. قوي، بوحنية، ورمضان، عبد المجيد. (1، كانون الأول، 2014). التكلفة السياسية والاجتماعية والاقتصادية للعنف السياسي مع دراسة حالة الجزائر. مجلة القانون والمجتمع. عدد: 4. ص-ص: 1-26. ادرار: الجزائر. مخبر القانون والمجتمع بجامعة ادرار.

20. كريب، إ. (1999). النظرية الاجتماعية من بارسونز الى هابرماس. ترجمة: محمد غلوم. ط: الأولى. الكويت: الكويت. المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب. ص: 340.

21. لطفي، طلعت والزيات كمال. (1999). النظرية المعاصرة في علم الاجتماع. القاهرة: مصر. دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع. ص: 192.

22. محمد، غربي وقلواز، إبراهيم. (2019، 30، 9). النظرية البنائية الوظيفية نحو رؤية جديدة لتفسير الظاهرة الاجتماعية. مجلة التمكين الاجتماعي. مج: 1. عدد: 3. ص-ص: 162-185. الاغواط: الجزائر. جامعة عمار ثليجي.

23. منظمة مراقبة حقوق الانسان. التقرير السنوي لعام 1999. (5، آب، 2023). https://www.hrw.org/legacy/arabic/reports/wr99/algeria.htm

24. النوري، ابرار حسن. (2021). اضطراب الحروب القبيحة. بحث صادر عن مركز البيان للدراسات والتخطيط. بغداد: العراق. ص: 18.

25. يازجي، أمل. (2018). النزاعات المسلحة غير ذات الطابع الدولي بين الحرب الأهلية والنزاع المسلح غير الدولي- مفاهيم أساسية. مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية. مج: 34. عدد: الأول. ص-ص: 277-312. دمشق: سورية. جامعة دمشق.

26. Zerihun, Doda. (2005). Introduction to Sociology. Debub: Ethiopia. Debub university. P: 292.